

(بيروت) ينبغي على الحكومة اللبنانية اتخاذ خطوات ملموسة لوضع حد لجميع أشكال التمييز ضد اللاجئيين الفلسطينيين ولحماية حقوقهم الإنسانية والتمسك بها بشكل كامل، على حد قول منظمة العفو الدولية في تقرير جديد أصدرته في مؤتمر صحفي عقده في بيروت اليوم.

ويتناول التقرير الجديد الذي يحمل عنوان اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: بين النفي والمعاناة المجموعة الواسعة من القيود التي تظل تؤثر على حياة مئات الآلاف من اللاجئيين الفلسطينيين، بعد مضي SM عاماً على فرارهم أو آباءهم أو أجدادهم إلى لبنان خلال الأحداث التي أحاطت بإنشاء دولة إسرائيل والحرب العربية - الإسرائيلية في العام NVQU.

وقالت منظمة العفو الدولية "إننا نحث الحكومة اللبنانية على اتخاذ تدابير فورية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد اللاجئيين الفلسطينيين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الأساس ذاته الذي يتمتع به سائر سكان لبنان"، وأضافت أن "استمرار القيود التي تحرم الفلسطينيين من حقوقهم في العمل والتعليم والسكن الكافي والصحة ليس له ما يبرره على الإطلاق وينبغي رفعها دون مزيد من التسوية أو التأخير".

ويعيش أكثر من نصف الثلاثمئة ألف لاجئ فلسطيني الذين يقيمون في لبنان في NO مخيماً رسمياً للاجئيين الفلسطينيين. وقد بقيت مساحة الأرض المخصصة لهذه المخيمات على حالها دون تغيير منذ العام NVQU برغم النمو الملموس في عدد السكان. وفي بعض البيوت تعيش عائلات مؤلفة من NM أفراد في غرفة واحدة. ويظنون يُحرمون من الحق في السكن الكافي، بسبب عدم صلاحيتها للسكن بشكل غير مقبول، والقيود المفروضة على ملكية الأراضي، وفي المخيمات بجنوب لبنان، بسبب القيود غير المعقولة التي فرضت على حقهم في إصلاح منازلهم أو تحسينها. وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات تعرض فيها اللاجئون الفلسطينيون للتخويف والغرامات والاعتقال لمجرد أنهم حاولوا بناء جدار من الطوب لحماية منازلهم من عناصر الطبيعة.

وما برح الفلسطينيون يعانون من التمييز والتهميش في سوق العمل ما يُسهم في ارتفاع مستويات البطالة وانخفاض الأجور وسوء أوضاع العمل. وبينما رفعت السلطات اللبنانية مؤخراً حظراً مفروضاً على RM عملاً من أصل TM عملاً محظوراً عليهم ممارسته، إلا أن الفلسطينيين يظلون يواجهون في الواقع عقبات في إيجاد عمل ضمن هذه الأعمال المسموح لهم تعاطيها. ويؤدي انعدام فرص العمل الكافية إلى ارتفاع معدل ترك الأطفال الفلسطينيين للمدرسة علماً أنهم لا يستفيدون أيضاً إلا بشكل محدود من التعليم الثانوي الرسمي. ويتفاقم الفقر الناجم عن ذلك جراء القيود المفروضة على استفادتهم من الخدمات الاجتماعية.

وقالت منظمة العفو الدولية "إننا نقر بأن السلطات اللبنانية والشعب اللبناني قدما المأوى لمئات الآلاف من اللاجئيين الفلسطينيين طوال ما يقرب من ستة عقود والتكلفة الملموسة - الاقتصادية وسواها - التي فرضها هذا الأمر على لبنان. ونقر أيضاً بأن المسؤولية عن معاناة اللاجئيين الفلسطينيين تتجاوز حدود لبنان وتقع أيضاً على عاتق إسرائيل والمجتمع الدولي الذي تقاعس طوال ما يقرب من SM عاماً عن إيجاد حل دائم لمحنة اللاجئيين الفلسطينيين أو عن توفير حماية كافية لحقوقهم كلاجئين". بيد أن الحكومة اللبنانية تتحمل واجب وضع حد فوري لجميع أشكال التمييز ضد اللاجئيين الفلسطينيين واحترام حقوقهم الإنسانية بالكامل.

وفي تقريرها، تقر منظمة العفو الدولية بأن الحكومة اللبنانية الحالية قطعت شوطاً أبعد من سابقتها في معالجة قضية القيود المفروضة على حقوق اللاجئيين الفلسطينيين، بما في ذلك عن طريق تخفيف القيود المفروضة على الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع السكنية. وكذلك أشارت الحكومة إلى اهتمامها بإيجاد حل لما يسمى بالفلسطينيين عديمي الهوية - وهم لاجئون يقدر عددهم ما بين PMMM و RMMM ليسوا مسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أو لدى السلطات اللبنانية، وتنتم أوضاعهم بأكثر درجة من الخطورة.

كذلك تدعو منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى بذل كافة الجهود الضرورية لإيجاد حل دائم للاجئيين الفلسطينيين يحترم حقوقهم الإنسانية ويحميها بالكامل، بما فيها حقهم في العودة، ويشمل تقديم مساعدات مالية وتقنية إلى لبنان لتمكينه من توفير أعلى مستوى ممكن من الحماية للحقوق الإنسانية للاجئيين الفلسطينيين المقيمين فيه.

OM

وقالت منظمة العفو الدولية "إن المجتمع الدولي يجب أن يقدم أيضاً مساعدة تقنية ومالية إلى لبنان لتمكينه من توفير أعلى مستوى ممكن من تمتع السكان اللاجئيين فيه بحماية حقوقهم الإنسانية". وأضافت "وهذا يجب أن يشمل الاستجابة للمناشدة التي قدمتها السلطات اللبنانية في NM سبتمبر/أيلول لتقديم الأموال إليها لإعادة بناء مخيم نهر البارد الذي تعرض لأضرار جسيمة في فترة سابقة من هذا العام خلال القتال الذي دار بين جماعة مسلحة متطرفة والجيش اللبناني - والمناطق المحيطة به، وضمان تزويد الأونروا بالأموال والصلاحيات الضرورية لتلبية احتياجات اللاجئيين الفلسطينيين بفعالية".